

ظاهرة التكفير المذهبي بين الديني والفقهني والسياسي

د. محمد شقير

أستاذ الإسلاميات/كلية الدراسات الإسلامية

الجامعة الإسلامية في بيروت

لم تكن ظاهرة التكفير أمراً طارئاً على التاريخ الديني، بل كانت أمراً ملازماً له، فهناك من يؤمن بالمعتقدات الدينية، فهو مؤمن، وفي المقابل هناك من لا يؤمن بها، وبالتالي فهو كافر.

وهذا الأمر ليس جديداً ولا يمكن إنكاره كواقع اعتقادي، إنما تكمن الإشكالية في مكان آخر، وهو استسهال التكفير في الإطار الاعتقادي حتى أصبح يعاب على بعض الحركات الإسلامية تقصيرها في التكفير سواء للحكام أم لغيرهم⁽¹⁾، كما تكمن في الاعتقاد بكون القتل هو الوسيلة الوحيدة للتعامل مع كل من يصنف في دائرة الكفر مع دخول العديد من العوامل التاريخية والسياسية والمذهبية، وهي تزيد الموضوع التباساً، خصوصاً فيما أدت إليه هذه العوامل من انتاج تراث تكفيري يصعب تفكيكه ونقده، إلا على الذين يحملون فكراً ثاقباً وأصيلاً وعقلية موضوعية ونقدية، تسعى إلى تجاوز هذا التراث إلى المصادر الدينية الأساسية (القرآن والسنة)، في محاولة لمحاكمة هذا التراث بناءً على تلك المصادر، وعدم اجتراره بما يؤدي إلى تغييبها وعدم الأخذ بها.

إن التكفير الذي يحصل من قبل البعض لمذاهب بأكملها، هو أمر تؤثر فيه العديد من العوامل التي تحتاج إلى الوقوف عندها ملياً، في محاولة لبيان طبيعة تأثيرها وكيفية اسهامها في انتاج تلك الظاهرة (أي ظاهرة التكفير بين المذاهب)، وعليه من الأهمية بمكان أن نقف عند بعض من تلك العوامل لبحثها.

أولاً: العامل الديني:

¹ القرضاوي، يوسف، الإخوان المسلمون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م، ط١، ص ٣٥٧ - ٣٥٩.

والمراد بالعامل الديني أمران: ما يرتبط بسوء فهم الدين من جهة، وسوء توظيفه من جهة أخرى.

أ- سوء فهم الدين: والمقصود به، عدم فهم النص الديني فهماً صحيحاً، فمن الواضح أن الفهم الخاطئ سوف يؤدي إلى سلوكيات خاطئة وهذا ما حصل تحديداً في موضوع الكفر والتكفير، حيث إن القرآن الكريم قد تحدّث في موضوع الكفر على نطاق واسع، لكنه لم يقصد دائماً الكفر الاعتقادي، ولم يرد ترتيب أثر القتل على جميع موارد الكفر، فقد تحدّث القرآن الكريم عن كفران النعمة وعن موارد أخرى للكفر، ليست من الكفر الاعتقادي بشيء، ولا يترتب عليها أثر الكفر الاعتقادي. ولكن مع ذلك نجد خطأً في هذا الموضوع وفي موضوعات أخرى، حيث اعتبر ما ليس بسبب سبباً للتكفير، وللخروج من الإسلام، وترتيب أثر القتل عليه.

لقد اعتبرت زيارة قبور الصالحين والتوسل بهم سبباً للكفر، مع العلم أن من يتوسل بالصالحين أو الأئمة (ع) أو الأنبياء (ع) لديه فهمه للدين، الذي يراه منسجماً مع أصوله الاعتقادية، ولا يرى أية منافاة بينهما. ومع ذلك تم الذهاب بعيداً في هذا الموضوع إلى حد الحكم بالقتل، وبالإخراج من الملة، رغم أن من يعتقد بمشروعية التوسل يرى في فهمه فهماً مطابقاً للدين، ويرى في الفهم الآخر فهماً مخالفاً لحقيقة الدين⁽¹⁾.

وكذلك الأمر فيما يرتبط بتارك الصلاة، أو تارك الصوم في شهر رمضان، فهناك من قام بتكفيرهما والحكم بحلّية دم كل منهما، مع العلم أن هذا الفهم للدين يشوبه الكثير من الخلط، وعدم الالتفات إلى ضوابط التكفير الاعتقادي، إذ إن العديد من تاركي الصلاة مثلاً، يقولون بوجوبها ومشروعيتها، فمثل هؤلاء لا يمكن الذهاب إلى تكفيرهم اعتقادياً، والحكم بحلّية قتلهم⁽²⁾.

وكذلك الأمر فيما يرتبط بمرتكب الكبيرة، حيث حكم بكفره بناءً على فهم ما لبعض النصوص الدينية⁽³⁾، في حين إن فهماً آخر لهذه النصوص، يرى أنه لا يمكن الذهاب إلى تكفيره اعتقادياً والحكم بخروجه من الملة، وإن القول بالتكفير الاعتقادي منشؤه الفهم الخاطئ للنصوص الدينية ذات الصلة، وبالتالي فإن الفهم الخاطئ للدين هو الذي أدّى إلى توسيع دائرة الكفر، والحكم بالقتل على من يقع في هذه الدائرة برأي من ذهب إلى القول بالتكفير.

¹ راجع، وهي مالك، ظاهرة التكفير في الفكر الإسلامي، بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٧م، ط١، صص ٣٠٨-٣٢١.

² م.ن، صص ٢٩٣-٣٠١.

³ م.ن، صص ٢٨٩-٢٩٣.

ب- **توظيف الدين:** حيث إن الإشكالية هنا تتعدى إشكالية فهم الدين إلى عوامل أخرى تدفع باتجاه التعامل مع الدين كمعطى، يمكن التصرف فيه بحسب ما تقتضيه المصالح والأهواء، حيث لا يعود الدين معياراً في تمييز ما هو صواب عما هو خطأ، أو ما هو حق عما هو باطل، بل يصبح والحال هذه إحدى أدوات الغلبة في الحلبة السياسية أو الاجتماعية، أو إحدى وسائل تحصيل المنافع الاقتصادية أو تحقيق المصالح الشخصية، في عملية توظيفية للدين تستخدم فيها أدوات التحريف أو التأويل أو الوضع وغيرها للوصول إلى الأغراض الدنيوية⁽¹⁾، وهو ما يرتبط بشكل أساس بإشكالية العلاقة بين الدين والسلطة السياسية (السلطان) ودور هذه السلطة في عملية التحريض المذهبي⁽²⁾.

ثانياً: العامل المذهبي:

وهو من أخطر العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في التفرقة والتكفير، وذلك لأنه يمتزج بعوامل أخرى تاريخية وسياسية واجتماعية... تعمل كلها على استيلاء ثقافة مذهبية تضرب بجذورها في وعي المجتمع إلى حد قد يصعب معه تنقية وتنظيف ذلك الوعي من كل تلك المخلفات المذهبية ورسوباتها وآثارها.

لكن ذلك لا يمنع من التأكيد بين تلك العوامل في محاولة لإظهار العامل المذهبي وكشفه وتعريفه، وتبيان كيف يقوم بدوره في موضوع التكفير وتمزيق المجتمعات الإسلامية وإحلال التنزع فيها بدل الوحدة.

إن ما ينبغي التأكيد عليه هو ان العامل المذهبي قد أصبح الوعاء الذي تصب فيه مختلف ألوان العصبية، من عرقية وقومية وجغرافية واجتماعية وغيرها، لتعمل على تذكيته ونفخ النار في رماده، لتتمظهر كل تلك العصبية في العصبية المذهبية، مما أخرج المذهبية من إطارها الفكري- الديني إلى إطارها العصبوي- الاجتماعي، حتى أضحت المذهبية أمراً ملازماً للعصبية وللتعصب، بل أضحت من أسوأ أشكاله والتعبير الأشنع عنه. قد لا يكون ملحاً الآن أن نعود إلى التاريخ لنستكشف متى وكيف بدأ التعصب المذهبي في الاجتماع الإسلامي، والعوامل الأساسية التي لعبت دورها في استيلاءه، سواء

¹ سوف يأتي البحث فيها لاحقاً.

² راجع: أبو رية، محمود، أضواء على السنة المحمدية، مؤسسة انصاريان، رقم ١٩٩٩ م، ط ١٢، صص ١٢١ - ١٤٩، الحنفي، علي محمد فتح الدين، فلك النجاة في الإمامة والصلاة، تح جعفر ملا صفر علي محمد، مؤسسة دار الإسلام، لندن، ١٩٩٧ م، ط ٢، صص ٢٤٥ - ٢٤٧.

كانت سياسية أو دينية أو غيرها. لكن من الواضح أن هذه العصبية المذهبية قد أخذت منذ ذلك الحين تعبر عن نفسها بتعبيرات مختلفة، كان منها ومن أخطرها أن تشكّل تراث من التكفير المذهبي، كان وما زال يترك بالغ الأثر على فهم الآخر المذهبي، وتحديد الموقف منه، وما زال ذلك التراث التكفيري يجتر نفسه، ويُراكم عليه، حتى أضحي من الصعب تفكيكه أو محاصرة تأثيراته؛ بل أصبح في المقابل من أولى أولويات أي مسعى توحيدي في الاطار الإسلامي، أن يُعمل على نقد ذلك التراث وتعطيل مفاعيله⁽¹⁾، خصوصاً مع وجود من يعمل بشكل دائم ومنظم على تسييله اجتماعياً وسياسياً.

ونستطيع القول إن هذا التراث التكفيري يترك أثره بشكل أساس في مجالين:

المجال الأول:

ويرتبط بفهم الآخر المذهبي، حيث لن يكون أمراً سهلاً النظر إلى هذا الآخر بعيداً عن هذا التراث التكفيري، خصوصاً أن العديد من فقهاء السلف قد ساهم في تشكيل هذا التراث أو اجتراره، وبالتالي فإن اختراق هذا التراث يحتاج إلى رؤية نقدية شاملة قد لا تتوفر إلا لذوي الألباب.

إن هذا الالتباس في فهم الآخر المذهبي يتبدى في موردين:

الأول: وهو الواقع المذهبي للآخر، وما عليه من أفعال عبادية وسلوكيات دينية ومفاهيم ومعتقدات وثقافة ممارسة.

الثاني: ويرتبط بفهم تراث الآخر، حيث إن كل تراث فيه ما هو متبنى مذهبياً ويعبر عن رأي المذهب أو معتقده، وفيه ما هو شاذ مذهبياً ولا يعبر عن رأي المذهب، فنرى أن النظرة إلى الآخر المذهبي تتوسل كل ما هو شاذ مذهبياً، لتسقطه على كل المذهب، في محاولة للتشنيع عليه، وتشويه صورته وحقيقته⁽²⁾، بل قد يمارس التشويه حتى فيما هو متبنى مذهبياً، وكان مستدلاً، بقصد إسقاطه وطمس حقيقته.

¹ أنظر: المالكي، حسن بن فرحان، داعية وليس نبياً: قراءة نقدية لمذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في التكفير، دار الرازي، عمان: الأردن، ٢٠٠٤م، ط١.

² خازم، علي و حلاق، عيد الله، السنة والشيعه مسلمون، مركز دراسات الوحدة الاسلاميه: تجمع العلماء المسلمين بيروت، ٢٠٠٨م، ط٢، صص ٧٢ - ٧٥.

إن كل هذا ليس مفصلاً عن تأثير ذلك التراث التكفيري، سواء فيما يرتبط بالواقع المذهبي العملي والممارس للآخر، أو في تراثه الفكري، لأن هذه النظرة إلى الآخر، أصبحت مثقلة بذلك التراث وتشوهات، وعليه لن يكون ممكناً النظر إلى الآخر نظرةً موضوعيةً، ما لم يعمل على التخلص من أغلال ذلك التراث وثقله والتحلل منه⁽¹⁾.

ومن هنا لا بد من الإشارة إلى دور ما لعبه المستشرقون في ذلك، فهم مع كونهم مسلحين بالعديد من المناهج، ولديهم الكثير من الامكانيات، رغم ذلك، فهم لم يُعملوا مناهجهم النقدية في ذلك التراث الذي انشغلوا فيه، ولم يبذلوا جهداً في مقارنة التراث الآخر الذي توجهت إليه سهام التكفير، ولم يكن انشغالهم انشغالاً مقارناً، قد يسهم في إبطال مفعول العديد من نظريات التكفير؛ نعم لا ينتظر من المستشرقين أن يحملوا هذا الهم المقدس في إزالة ألغام التكفير من التراث، ولا أن يكونوا تقريبيين أو وحدويين؛ لكن لا شك أن امكانياتهم وظروفهم، كانت تسمح بمقاربات أكثر علمية وأكثر عمقاً وموضوعية، تتجاوز العرض السطحي أو المبسط في كثير من الأحيان.

نقرأ على سبيل المثال للمستشرق الفرنسي «هنري لاووست» في كتابه «نظريات شيخ الإسلام ابن تيمية في السياسة والاجتماع»، في موضوع موقف شيخ الإسلام من الشيعة: «وكما ظهر الخوارج، أطلت الشيعة الغلاة برأسها لتعلن ألوهية علي بن أبي طالب.. وكان على رأس هذه الفتنة عبد الله بن سبأ.. واحتمال الزندقة [في ابن سبأ] هو الأقوى، لأنه كان يهودياً وتظاهر بالإسلام لا سيما انه كان يقصد فساد دين الإسلام»⁽²⁾. ثم يظهر رأي شيخ الإسلام في الربط بين اليهود والتشيع، ومن ثم يعطف كلامه إلى ظهور روح التقريب بين الشيعة والسنة⁽³⁾.

فمن الملاحظ أن المستشرق المذكور لم يكلف نفسه عناء الرجوع إلى أي من مصادر المسلمين الشيعة في قضايا إشكالية بين السنة والشيعة، مع استفادته من مصادر متنوعة في تلك القضايا، خصوصاً أن بعض تلك المصادر انبنى على مجادلات كلامية مع علماء شيعة يمكن الرجوع إلى مصادرهم، وهي متوفرة للقاصد.

¹ مركز دراسات الوحدة الإسلامية، الوحدة الإسلامية في مواجهة فتنة التكفير (الشيخ عمار، علي، المذاهب الإسلامية مدارس فقهية) بيروت، ٢٠٠٥م، ط١، صص ٨٥ - ٨٧.

² دار الأنصار، القاهرة، ١٩٧٦م، ط١، صص ٦١ - ٦٢.

³ م.ن، صص ٦٢ - ٦٣.

وهذا ما يضع العديد من علامات الاستفهام المنهجية، حول الطرق التي اتبعتها المستشرقون، والغايات التي كانوا يرومونها، خصوصاً إذا ما لحظنا أن نتاجهم العلمي كان له دور سلبي في الاطار الذي نبحت.

ورغم ضخامة هذا التراث التكفيري بين المسلمين، ورغم وجود من يعمل على تظهيره وتسويقه، يوجد في المقابل عمل منظم وهادف للتقريب بين المسلمين وتوحيدهم⁽¹⁾، كان يفتق عنه بين الفينة والأخرى آراء وفتاوى جريئة، تعمل على محاصرة الآثار المدمرة لذلك التراث التكفيري على مستوى بث الفرقة بين المسلمين واشعال النزاعات والفتن بينهم.

فعلى سبيل المثال جاء في البيان الصادر عن المؤتمر الإسلامي الدولي الذي عقد في عمان - الأردن سنة ٢٠٠٥م: «إن كل من يتبع أحد المذاهب الأربعة من أهل السنة والجماعة (الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي) والمذهب الجعفري والمذهب الزيدي، والمذهب الأباضي والمذهب الظاهري، فهو مسلم ولا يجوز تكفيره، ويحرم دمه وعرضه وماله.... كما لا يجوز تكفير أي فئة أخرى من المسلمين تؤمن بالله سبحانه وتعالى، وبرسوله^(ص)، وأركان الإيمان، وتحترم أركان الإسلام، ولا تنكر معلوماً من الدين بالضرورة»⁽²⁾. وقد وقّع على هذا البيان الكثير من علماء المسلمين ومفتيهم⁽³⁾.

إن كثيراً من الجهود الحثيثة بذل من قبل العديد من علماء المسلمين ومتقفيهم في مسعى لتعريف المذاهب بعضها ببعض، وللتقريب بينها، وهي لا شك تؤتي نتائج طيبة في محاصرة التكفير المذهبي بين المسلمين⁽⁴⁾.

المجال الثاني:

ويرتبط بفهم الدين نفسه⁽⁵⁾، لأن المسكون بذلك التراث التكفيري، والمثقل بكل أغلاله، لن يستطيع أن يمارس عملية استنطاق مجردة للنص الديني، بل جل ما سوف يقوم به هو

¹ راجع: دور الجمهورية الإسلامية في إيران في الوحدة الإسلامية، إعداد مركز دراسات الوحدة الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٤م، ط١، صص ١٠٧ - ١٥٦؛ خازم، علي، تجمع العلماء المسلمين في لبنان: تجربة ونموذج، دار الغربية، بيروت، ١٩٩٧م، ط١، صص ٤٩ - ٦١.

² جلال الدين مير آقايي، التعددية المذهبية في الإسلام وآراء العلماء فيها، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران، ٢٠٠٧م، ط١، صص ٣٩.

³ م.ن، ص ٤٣-٦١.

⁴ راجع: السحمراني، أسعد، ايها المسلمون... اتحدوا، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٦م، ط١، صص ٧٣ - ١٢٦.

⁵ يختلف هذا المورد عما جاء في الصفحة رقم ١١ تحت عنوان سوء فهم الدين، بأن البحث هناك يرتبط بعدم فهم الدين فهماً صحيحاً □ لعمامة الأسباب المنهجية وغيرها حيث لم نكن بوارد ذكرها؛ في حين ان البحث في المورد يرتبط بخصوص ممارسة التراث التكفيري و تأثيره بما يؤدي الى تحريف الفهم الديني.

عملية إسقاط لتراثه التفكيرى على النص الدينى، فى محاولة لشرعنة ذلك التراث، وهذا ما سوف يزداد فى المشكلة، لأنه بدل أن يستند إلى الدين نفسه (النص الدينى) فى نقد ذلك التراث وتفكيكه، يحصل العكس، بأن يُستند إلى التراث نفسه لتقديم تفسير أو تأويل للدين، ينسجم مع ذلك التراث، وبالتالى نصبح أمام تراث مشرعن أكثر دينياً بنظر هؤلاء، لتزداد المشكلة تعقيداً، ويصبح الحل أكثر صعوبة؛ فى حين أن بداية العلاج تكمن فى المعالجة المنهجية، ومفادها أن يكون النص الدينى هو الأساس، وأن يسعى لاستنطاقه لا للإسقاط عليه، وبالتالى إسقاطه، وكل هذا العمل مشروط بالتحرك من أية خلفية أو قبليات، لا تسهم فى فهم معانى الدين كما يريد الدين نفسه أن ينطق بها، لا كما يريد المستنطق أو يشتهي.

وهذا يتطلب - وقبل كل شيء - أن تمارس عملية نقدية لذلك التراث التكفيرى (فتاوى وغيرها)، بناءً على المصادر الإسلامية الأساسية (القرآن والسنة)، بهدف تفكيك هذا التراث، وتجريده عن كونه المدمك الأول فى فهم الدين، من خلال بيان نقاط الخلل التى تكتنف ذلك التراث، وموارد مخالفته لتلك المصادر الإسلامية، وأنه ليس تعبيراً عن تلك المصادر، بمقدار ما هو تعبير عن عوامل تاريخية، ومذهبية، وسياسية، أدت إلى تكوين ظروف وأوضاع، مارست تأثيرها السلبى على فهم الدين، ولم يسلم منها إلا من كان يمتلك سلامة منهجية، وحصانة دينية، تحول دون وقوعه فى شرك تحميل النص الدينى ما لا يحتمله، وممارسة عملية الإسقاط المعرفى عليه، وتطويع الدين لخدمة أغراض مذهبية، أو أهواء عصبوية، أو مصالح سياسية وغير سياسية^(١).

المطلوب أن تكون المصادر الإسلامية هى الأساس الذى يعتمد عليه، والمنطق الذى يرتكز إليه، فى محاكمة أي فكر أو تراث بما فيه التراث التكفيرى، لا أن يحصل العكس، بحيث يتحول ذلك التراث إلى المرتكز والأساس فى فهم تلك المصادر، بمعنى تطويع النص لخدمة ذلك التراث ومجاراته، بحيث يتحول النص الدينى إلى معبر عن التراث التكفيرى ومبرر له.

ثالثاً: العامل السياسى:

^١ فى العلاقة بين السياسة والتكفير والمذهبية، انظر: سلهب، حسن، الشيخ محمود شلتوت ودوره فى إرساء قواعد الوحدة الإسلامية فى التاريخ المعاصر، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد ٧٧، أيار، ٢٠٠٨م، لبنان، ص ١٤ - ١٥.

وهو أيضاً من أخطر العوامل التي لعبت دوراً كبيراً في عمليات التكفير، وتوسيع دائرته وترتيب أثر القتل عليه، وفي استسهاله⁽¹⁾. حتى غدا اتهام شخص أو فئة بالكفر وإصدار حكم القتل بحقهم أمراً غير ذي بال، ولا يستحق الكثير من معاينة المصادر الإسلامية الأساسية، ومراعاة الاحتياط في الدماء، فأصبح وضع حدّ لحياة العديد من الناس (مسلمين وغيرهم) أهون من شربة ماءٍ من إناءٍ حاضر.

هذا ويمكن تصور تأثير هذا العامل السياسي في موردين: الأول: وهو عندما تكون هناك حاجة من السلطان لفقهاء التكفير؛ والثاني، عندما تكون هناك حاجة من فقهاء التكفير للسلطان، وقد يجتمع الموردان أيضاً.

المورد الأول: حاجة السلطان لفقهاء التكفير:

قد يحتاج السلطان إلى شد العصب المذهبي حوله، وقد يحتاج إلى نزع الشرعية الإسلامية أو الدينية عن خصومه، وقد يحتاج إلى إيجاد المبررات له في مواجهته مع أولئك الخصوم. كل ذلك، وغيره، قد يدفع بذلك السلطان إلى اللجوء إلى فقهاء التكفير لإطلاق فتاواهم ونشرها، والترويج لها، مما يؤدي إلى نشوء تراث تكفيري وثقافة تكفيرية تبقى تفعل فعلها، ويراكم عليها، ما كر الجديان (الليل والنهار).

وقد يلجأ السلطان إلى بعض من الفقهاء لإصدار فتاوى تكفيرية، تخدم أهدافه ومصالحه، والفارق أنه في هذه الحالة لا يقتصر دوره على الترويج لفتاوى التكفير، وإنما يعتمد مسبقاً إلى استناباتها، وإلى استصدار كل ما من شأنه أن يبرر له كافة مشاريعه وغاياته الهادفة إلى إسقاط خصمه، أو إضعافه، وتجريده من مختلف عناصر القوة التي بحوزته.

نعم نحن لا ننكر أن أسباباً مختلفة وعوامل متعددة تضافرت لاستيلاء فتنة التكفير والتطرف وعملت على استمرارها وانتشارها، سواء كانت أسباباً وعوامل سياسية أم غير سياسية⁽²⁾، لكن نظرة بسيطة على التاريخ الإسلامي غير البعيد، تظهر بوضوح حجم التوظيف لقضية التكفير، الذي كان يمارس في الصراعات التي كانت قائمة بين الدول

1 لا بد من القول إن العامل السياسي كان له تأثيرات مختلفة ومتنوعة منها ما هو سلبي على مستوى العلاقات الإسلامية - الإسلامية، ومنها ما هو إيجابي، انظر: دور الحواضر والحركات الإسلامية في الوحدة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٤م، صص ٣٩ - ٨٧؛ الوحدة الإسلامية في فكر الإمام الخميني (قدس)، مركز الإمام الخميني الثقافي، نشر جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ٢٠٠٧م، ط١، ص ١٦ - ١٧.

2 في أسباب التكفير والعوامل المساعدة عليه، راجع، السامرائي، نعمان عبد الرزاق، التكفير: جذوره، أسبابه، مبرراته، المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ١٩٩٢م، ط٣، صص ٤٥ - ١٤١؛ الشيباني، رضوان احمد شمسان، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

أوالجماعات الإسلامية، حيث كان يتم اللجوء إلى الفقهاء واستخدام فتاواهم في مواجهة الآخر الإسلامي⁽¹⁾.

المورد الثاني: حاجة فقهاء التكفير إلى السلطان:

إن الفقهاء الذين يتوسعون في التكفير ويستسهلون، وترتيب أثر القتل عليه؛ يحتاجون إلى السلطان، من جهة، لتفريغ كل ذلك التعصب المذهبي أو الديني تجاه الآخر، باعتبار أن السلطان- وهو صاحب سطوة ونفوذ وإمكانيات- إذا ما استجاب لهم، يمكن أن يستخدم بطشه وسطوته وسلطته في وجه الآخر المذهبي أو الديني، ولذا لن يكون لفقهاء التكفير من وسيلة أفضل لهم من السلطان، إذا ما استميل لأفكارهم وفتاواهم، بهدف مواجهة الآخر المذهبي والقضاء عليه.

وهم من جهة أخرى يحتاجون إلى السلطان، باعتبار أن مقولة التكفير عندهم ليست فقط مقولة نظرية، بل هي أيضاً مقولة عملية، لأن من يحكم عليه بالكفر، يصبح -برأيهم- حلالاً كل من دمه وعرضه وماله، ويصبح مطلوباً تنفيذ حكم القتل عليه، وهذا ما يحتاج إلى سلطة صاحبة نفوذ وقدرة، ومن هنا لن يكون أفضل لهؤلاء الفقهاء من صاحب السلطة (السلطان) من أجل تنفيذ أحكامهم في القتل، وتطبيق أفكارهم في مختلف المجالات ذات العلاقة بتوجههم المذهبي.

ومن هنا نستطيع أن نفهم جانباً من سر العلاقة (التحالف)، الذي كان وما زال قائماً بين العديد من فقهاء التكفير وبين أكثر من سلطة أو نظام، علاقة تحكمها حاجة كل منهما للآخر، ومجموعة من المصالح التي قد تحيل السلطة إلى سلطة تكفير، وتحيل فقيه التكفير إلى فقيه للبلاط، وواحد من أدواته الدينية.

وهذا لا يعني أن تكون العلاقة بين فقهاء التكفير، أو جماعات التكفير وبين أية سلطة أو دولة على النسق الذي ذكرنا، بل قد يحصل أن تتحول قضية التكفير إلى سلاح يستخدمه كل طرف (الدولة- الجماعة) ضد الآخر، حيث يغدو التكفير والحال هذه أحد أدوات المواجهة والمغالبة بين الأطراف المتصارعة.⁽²⁾

¹ انظر: الورداني، صالح، مدافع الفقهاء، دار الرأي، ١٩٩٨م، ط١، ص ٣٠-٣١ و ٤٣.
² انظر: الشيباني، رضوان، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، م.س، ص ٢٥٧.

إن هذه الظاهرة هي على مستوى كبير من الخطورة، لما تنطوي عليه من سلبيات ومفاسد تصيب المجتمعات الإسلامية والعلاقات بين المسلمين وتوهن قوتهم، ويمكن أن نعرض لهذه المخاطر التي تترتب على هذه الظاهرة:

١- تشكل واحداً □ من أهم العوائق التي تحول دون مساعي الوحدة بين المسلمين، إذ إن فعل التكفير الذي يخرج شرائح واسعة من المسلمين من الدائرة الإسلامية ينسف أساس الوحدة بينهم ويعمق عدم الثقة ويقضي على أي توجه لجمع المسلمين وتوحيد كلمتهم، وهو من أهم المفاسد التي ترتبت وتترتب على ظاهرة التكفير سواء في التاريخ الإسلامي أو في واقعنا المعاصر.

٢- تغذي الصراعات الموجودة بين المسلمين سواء كانت هذه الصراعات عرقية أو مذهبية أو قومية أو سياسية... فإن ظاهرة التكفير هي عامل حاضر للدخول على خط أي من تلك الصراعات ليغذيها وليعمقها، وربما ليأخذها باتجاهات أكثر عنفاً □ ودموية، وخصوصاً □ إذا ما توفر جمع أو آخر من فقهاء السلطان ووعاظهم ليضفي أبعاداً □ أخرى على أية مواجهة بهدف تأجيجها.

٣- إن العديد من المجتمعات يحتاج إلى بناء لحمة وطنية تساعد على التعاون بين أفرادها وشرائحه سواء كانت تلك المجتمعات مجتمعات إسلامية أو ذات أغلبية إسلامية أو غير ذلك، إلا أن الذي يقف عثرة تحول دون ذلك هي ظاهرة التكفير أو الثقافة التكفيرية التي تسللت إلى مجتمعات المسلمين وأفرادهم، والتي عملت على إيجاد أكثر من شرح في تلك المجتمعات أو ساعدت عليه.

إن هذه المفاسد تساعد على خلق بيئة تفسح المجال أمام كل الساعين إلى شق وحدة المسلمين وزرع الفتنة بينهم بهدف إضعافهم وجعلهم عاجزين عن التعامل مع التحديات التي تواجههم.

٤- تساعد على تحول المجتمعات عامة إلى مجتمعات ذات طبيعة عدوانية وعنيفة، باعتبار أن ثقافة التكفير لن تبقى في حدود التعامل مع الآخر المذهبي أو الطائفي، بل ستتحول إلى ثقافة عامة إجتماعية وسياسية وشعبية، مما يجعل تعاملات هذا المجتمع في شتى المجالات

تعامليات ميالة إلى العنف والإلغاء، وأقرب إلى الجدية والقسوة مما يترك آثاراً □ ويخلف نتائج سلبية في شتى الميادين لن يكون من السهل احتواؤها.

٥- إنها تخلق مجتمعات عاجزة عن إقامة علاقات بناءة ومفيدة مع الآخرين، باعتبار أن ثقافة التكفير هي ثقافة حدية إلغائية لا ترى في الآخر مساحة إيجابية أو مورداً □ للتعاون حتى لو كانت المصلحة تفرض هكذا نوع من التعامل والتعاون، ولذلك سوف تعاني هذه المجتمعات أو الأفراد الذين يسبحون في ثقافتها نوعاً □ من الانغلاق وعدم القدرة على نسج علاقات مفيدة، بما يؤدي إلى الحرمان من كثير من النتائج والإيجابيات التي تترتب على إقامة هكذا نوع من العلاقات.

إن ما ذكرنا من مفسد لهذه الظاهرة والثقافة التي تختزنها يؤكد أن السلبيات والأضرار التي تترتب عليها لا تقتصر فقط على الطرف الذي يمارس بحقه التكفير، بل هي تترد أيضاً □ على المجتمعات والجهات التي تتبنى التكفير وتمارسه تجاه الآخرين، وهو ما يستدعي النظر بمنتهى الموضوعية والعلمية إلى هذه الظاهرة ومفاسدها، كمقدمة للسعي إلى علاجها وتخليص المجتمعات الإسلامية منها. وهنا لا بدّ من الإلغيات إلى أن أي علاج لهذه الظاهرة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أمرين اثنين:

الأول: ينبغي أن تساهم فيه جميع الأطراف والمذاهب الإسلامية ليكون علاجاً □ فعالاً، □ وإلا فإن أي علاج من طرف واحد أو مذهب واحد قد يعطي بعداً □ مذهبياً □ ممّا يؤدي إلى إفشاله وإبطال مفعوله.

الثاني: ينبغي أن يكون هذا العلاج علاجاً □ بنويوا □ يسعى إلى التوجه إلى جميع مفاصل هذه الظاهرة وأسبابها الأساسية حتى تكون المعالجة معالجة منتجة، وهو ما يتطلب تقديم مشروع كامل للتعامل معها وتفكيكها. وإلا فإن الإلتفات إلى بعض الأسباب دون الأسباب الأخرى قد لا يؤدي إلى الأهداف المتوخاة، كما ان عدم معرفة الأسباب الأساسية والحقيقية لها لا يساعد على علاجها، ومن هنا فإن أي مشروع علاجي يجب أن يقوم على أسس من رؤية شاملة ومستوعبة لكل الأسباب والعوامل التي أنتجت هذه الظاهرة وعملت على تغذيتها على مدى قرون متطاولة.

وأخيراً، لا بد من القول إن معاينة هذه الظاهرة (ظاهرة التكفير المذهبي) يظهر مدى تأثير العوامل أو الأسباب، التي بحثنا، في إنتاجها والمساعدة على نموها وانتشارها. ومن الواضح منهجياً أن البحث العلمي في أية ظاهرة قد لا يكون بحثاً دقيقاً إذا لم يأخذ بعين الاعتبار الأسباب المنتجة لها والعوامل المساعدة عليها. وهذا البحث وإن لم يكن بحثاً مستوعباً لجميع الأسباب والعوامل ذات العلاقة⁽¹⁾، غير أن البحث في أهم تلك الأسباب والعوامل، كما أنه يفصح عن مدى تأثيرها، فإنه يفتح الباب أمام بحث بقية العوامل والأسباب ومدى تأثيرها.

ثم إن العمل على هذه الظاهرة توصيفاً وتحليلاً ومقارنةً.. بقدر ما يكتسب من الأهمية، فإنه يبقى مقدمة للدخول في بحث آخر قد يكون أكثر أهمية، وهو يرتبط بسبل معالجة هذه الظاهرة، وبيان كيفية التخلص منها، وتقديم الوسائل والأدوات الكفيلة بمحاصرتها وإنهاء جميع مفاعيلها ونتائجها⁽²⁾.

صحيح أن البحث في أسباب ظاهرة التكفير، والعوامل المساعدة عليها، وفي طبيعتها، وفي نتائجها، بحث متداخل، لكن يبقى أن تقديم المعالجات العلمية لهذه الظاهرة يحمل هدفاً نبيلاً يتمثل - رغم معوقات⁽³⁾ - في معالجة العنف المذهبي وغير المذهبي وتخفيف حدة التوتر بين المذاهب لإعادة العلاقات إلى طابعها الأخوي والديني والإنساني.

1 انظر: وهبة، توفيق علي، موانع التقريب وكيفية مواجهتها، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد ٧٨، حزيران ٢٠٠٨م، ص ٦٢؛ حلاق، عبد الله، ظاهرة التطرف الإسلامي: نظرة غير نمطية وسبل المعالجة، م. س، العدد ٦٧، تموز ٢٠٠٧م، ص ٨؛ سلهب، حسن، م. س.

2 راجع: شقير، محمد، الوحدة الإسلامية والمنطق التكفيري، صحيفة السفير، أيضاً: كيف نعالج ظاهرة التكفير الإجرامي، صحيفة السفير، ٢٨/١١/٢٠٠٥م.

3 الوحدة الإسلامية: دور وتحديات، مركز دراسات الوحدة الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٩م، ط ١، ص ١٣-١٤، ٣٤-٣٥.